



مركز رصد للدراسات
الاستراتيجية

Monitor center for
strategic studies

الرئيسية
أخبار سياسية
اقتصاد
مقالات رأي
تقارير ودراسات
تحقيقات ميدانية إجتماعية
إنسانية صحية ثقافية

الأخبار
السادسة
الأثنين

14-11-2022

العدد 581

(10) صفحات

مقالة العدد

المشروعان الروسي والإيراني تشابه البنية والأهداف... وحتمية الانحلال والزوال



لا يختلف نظام الملالي كثيراً عن نظام الرئيس بوتين، وتثبت الأحداث أن تحالفهما أقوى من أن تخلخله تفاصيل هنا أو مصالح هناك.

يعيش كلا النظامين في الماضي، ويفكران بعقلية تاريخية ويعملان على التقدم للمستقبل من منطلقات أيديولوجية بالية، حيث يعتبر مشروع كل منهما هو الحلم للعودة إلى ما حققه الأجداد أو ما لم يتمكنوا من تحقيقه.

يعتبر القيصر أن الاتحاد السوفييتي كان خطيئة تاريخية لم تستمر أكثر من 79 عاماً، ولكن الإمبراطورية الروسية

بملوكها وتاريخها وسطوتها وحضارتها، كانت وستبقى إلى الأبد قطباً عالمياً (إن لم تكن القطب العالمي) ويعلن مشروعه بإنشاء الاتحاد الأوروآسيوي، ومركزه روسيا، ويعمل على إخضاع أوربا لمشيئته والتعاون معها لطرد الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدودها التي يحيط بها محيطان هائلان من الشرق والغرب، ويجعلها تتفوق داخل جغرافيتها ولها كل الحرية للتمدد شمالاً وجنوباً في نفس القارة، (وهو في الحقيقة الهدف المنشود لمبادرة الحزام والطريق الصينية التي تقول ببرّ آسيوي - أفريقي - أوروبي واحد يخضع لهيمنتها بعد دفع الولايات المتحدة لداخل حدودها، أي إلى ما قبل انخراط أمريكا في الحربين العالميتين الأولى والثانية).

تعتمد روسيا على عوامل عدة تنطلق منها لتحقيق مشروعها، أولها شغل مساحة 9% من مساحة الكرة الأرضية، وامتلاكها بهذا لسطح الأرض وما تنتجه من غلال أهمها القمح، وباطن الأرض الذي يحتوي أكبر الاحتياطات العالمية من الغاز والنفط والمعادن، إضافة إلى امتلاكها لستة آلاف رأس نووي بإمكانها تدمير الحياة على الأرض عدة مرات، كما أنها تمتلك الكنيسة الأرثوذكسية، التي تمثل القسطنطينية القديمة وروحيتها ورمزيتها بل وقديستها، وليس آخرها استحوادها ذراعاً سياسياً عالمياً يتمثل بامتلاكها حق الفيتو في مجلس الأمن، الذي يتيح لها التحكم بصور قرارات مهمة أو إحباطها من أعلى سلطة مفترضة وشرعية في النظام الدولي الحالي.

لا يعترف نظام الدولة الإمبراطورية الروسية القائم على رأسمالية الدولة الاحتكارية والاقتصاد الريعي المعادي لكل أشكال النظام الديمقراطي في الحكم، بحدود الدول الوطنية التي تم التوافق عليها في منظمة الأمم المتحدة درءاً لنشوب صراعات لا تنتهي، ولا يؤمن بالأشكال الحديثة للمجال الحيوي أو مناطق النفوذ، وذلك لفقدانه كل أسباب القوة الناعمة التي ترضي مجتمعه أولاً ومن ثم تغري الآخرين بالركون إليه.

بمعنى أن روسيا لا تملك نموذجاً معداً للتصدير ولا يمكنها تحقيق أهدافها إلا بالقوة الجبرية العنيفة، التي تبيح احتلال أراض بالقوة العسكرية الغاشمة، وهذا ما حدث في جورجيا وأوكرانيا كمقدمة لتحقيق الإمبراطورية التاريخية، مع العلم أن القيصر الروسي لا يدرك أن كل عوامل القوة التي يمتلكها لا تتيح له التربع على عرش السيادة العالمية أو المشاركة بها باقتصاد يعادل قيمة الاقتصاد الإيطالي مثلاً.

وكل ما يمكن أن تعترف به الولايات المتحدة هو أنه قوة إقليمية كبرى تملك أسلحة نووية.

تمتلك إيران مشروعها المعلن ولم تعد بحاجة للتقية الشيعية لإخفائه، وتبعاً للحجم والإمكانات والجيواستراتيجيا، يعتبر النموذج الإيراني نسخة مصغرة عن النموذج الروسي ويكمله ولا يتعارض معه، ويمكن للمشروعين حل نقاط خلاف تطراً بينهما بين الفينة والأخرى.

لا يعترف نظام ولاية الفقيه بالحدود الوطنية للدول، ويسعى لبناء هوية شيعية للمنطقة ترتبط بمركز ديني إمبراطوري يختلط فيه الدين بالسياسة، بل يحاول إخضاع الجغرافيا للتاريخ، ويعادي أي عوامل لبناء هوية وطنية مرتبطة بالأرض.

ويعتبر نظام ولاية الفقيه أن الوجود الغربي والأمريكي خاصة (بما فيها دولة الاحتلال الإسرائيلي) عوامل معيقة لتحقيق مشروعه، ويعتبر إخراجها من المنطقة الهدف الاستراتيجي لبسط هيمنته عليها، وقد لا تكون القنبلة النووية التي بها يبتز الغرب، إلا لتمرير سيطرته على المنطقة عبر الميليشيات والمسيرات والمخدرات والصواريخ، إضافة إلى تمدده المذهبي والاقتصادي، والعمل على مشروع للتشبيع السياسي الذي يضم المجموعات غير الصلبة من الأديان والمذاهب الأخرى وحتى القوى المدنية من بقايا القوميين واليساريين، تحت دعاوى محاربة الشيطان الأكبر (الولايات المتحدة) والشيطان الأصغر (إسرائيل).

وقد عمل نظام الملالي منذ نشأته على إنشاء ما يطلق عليه بعضهم بتحالف الأقليات، حيث كان التحالف الاستراتيجي ولا يزال مع نظام الاسد قائماً منذ عام 1979 حتى الآن رغم كل التغيرات الدولية والإقليمية التي حدثت.

ويصدق بالقول كثير من معتميمهم أن حدود النفوذ الإيراني يجب أن تمتد من جاكارتا إلى الدار البيضاء ومن لاهور إلى القدس.

كما أن النموذج الإيراني لا يملك أيّاً من أدوات القوة الناعمة التي تسهّل عليه الانتشار قبل وصول الميليشيات المسلحة وتجعله قابلاً للبقاء والاستمرار في الأماكن التي تم فرضه عليها. فالفئات الشيعية التي كان معوّلاً عليها أن تكون الحوامل الاجتماعية له، رفضته وتكرّرت له بل ناصبته العداء كما شاهدنا في العراق ولبنان، وقبلها إيران نفسها، التي تشهد الآن ثورة مدنية على كل النموذج الإيراني وفي عقر داره.

نشهد اليوم بداية انحسار المشروع الإمبراطوري الروسي عبر هزائمه العسكرية المتتالية في أوكرانيا، حيث رفض الشعب الأوكراني والشعوب الأوروبية بل والعالم أجمع تلك العقلية التي تسوّغ الاعتداء على الآخرين واستئصالهم من الخارطة تحت مبررات تاريخية واهية، ويوماً ما سنسمع رأي الشعب الروسي في تلك الحرب التي هي رأس حربة ذلك المشروع، إذ إنهم الآن لا يستطيعون البوح بما يجول في صدورهم وخواطرهم.

كما أن الاحتجاجات الإيرانية الجارية الآن، التي سنطلق عليها اسم ثورة قريباً، أسقطت العمامة في الشوارع، في تعبير عن رفضها لكل ما ترمز إليه العمامة من خلط للدين بالسياسة والفساد والإفساد المغطى بالرمزيات المقدسة.

يحمل كلا المشروعين عوامل ضعفهما معهما ذاتياً وموضوعياً. إن المشروعين اللذان يعيشان في التاريخ ولا يستطيعان الخروج منه، لا يصلحان لأن يكونان المستقبل الذي تطمح إليه الشعوب. وكأحجار الدومينو سقط أحدهما سيعجل بسقوط الآخر.

حلف متجدد بتاريخ شائك.. هل بدأت تركيا توحيد "الوطني السوري"



عادت فرقنا "السلطان سليمان شاه" (العمشات) و"الحمزة" (الحمزات)، إلى الانضمام في "الفيلق الثاني" في "الجيش الوطني السوري"، بعد أربعة أشهر من انشقاقهما عنه. مصدر في "الجيش الوطني" أوضح أن فرقة "العمشات" بقيادة محمد الجاسم (أبو عمشة) و"الحمزات" بقيادة سيف أبو بكر انضمتا إلى "الفيلق الثاني" الذي تولى قيادته فهيم عيسى منذ يومين.

ولم يصدر بيان رسمي حول عملية الانضمام سواء من "الفيلق الثاني" أو من قيادات الفصائل.

انضمام "الحمزات" و"العمشات" يأتي بعد يومين من تعيين فهيم عيسى قائداً لـ "الفيلق الثاني" في "الجيش الوطني" عقب استقالة العميد أحمد عثمان من قيادة "الفيلق"، في 11 من تشرين الثاني الحالي.

وتأتي عملية الانضمام بعد عمليات عديدة أجرتها الفرقتان من اندماج وانشقاق وتعليق عمل ضمن تشكيلات عسكرية متعددة الرايات والأسماء في "الجيش الوطني".

وفي 17 من أيلول الماضي، أصدر "الفيلق الثاني" بياناً أعلن فيه، فصل كل من "العمشات" و"الحمزات" من مرتبات "الفيلق" لعدم التزامهما بالقرارات الصادرة عن قيادته، رغم أنهما أعلننا الانشقاق عنه قبل شهرين من بيان فصلهما، وذلك في 19 من تموز الماضي.

خطة بدفع تركي؟

عملية الانضمام تأتي بعد أن أطلقت "الحكومة السورية المؤقتة"، المظلة السياسية لـ "الجيش الوطني"، خطة لتفعيل دور المؤسسات وتوحيد الفصائل، في 27 من تشرين الأول الماضي. وكذلك تأتي بعد اجتماع قادة "الجيش الوطني" مع مسؤولي الملف السوري في تركيا والذي عقد في ولاية غازي عنتاب جنوبي تركيا في نهاية تشرين الأول الماضي.

الباحث السياسي في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان، نشر عبر "تويتر"، أن عودة فرقة "السلطان سليمان شاه" و"فرقة الحمزة" لصفوف "الفيلق الثاني"، تأتي ضمن إعادة تنظيم فصائل "الجيش الوطني" ضمن الفيلق الثلاثة التابعة لوزارة الدفاع في "الحكومة المؤقتة".

الباحث عبد الرحمن الحاج يرى أن "الحكومة المؤقتة" ولا تملك السلطة ولا القوة الكافية لتنفيذ ذلك، وتعتمد على ضغط الحكومة التركية، ومن الصعب تخيل أن الخطة الطموحة المعلنة ستأخذ طريقها للتنفيذ.

وقال الحاج أن الوضع الراهن ربما يساعد على حدوث بعض التغييرات فيما يتعلق بالفصائل المتهمه بالفساد والمقربة من تركيا، ولكن موضوع المحاسبة والتوحيد وضبط الأمن بحكومة "منزوعة المخالب أمر بعيد المنال".

بقيت مخرجات الاجتماع مقتصرة على التسريبات دون أي توضيح رسمي.

وفي 3 من تشرين الثاني الحالي، تواصلت عنب بلدي مع الناطق الرسمي لوزارة الدفاع في "الحكومة المؤقتة"، العميد أيمن شرارة لكنه تحفظ على تأكيد أو نفي التسريبات، وطلب مزيداً من الوقت للتوضيح.

صفحات محلية، مواقع إخبارية، معرفات مقربة من كل فصيل نشرت التسريبات في الاجتماع الذي حضره قادة الفيلق الثلاثة المكونة لـ "الجيش الوطني" وقادة فصائل مثل قائد فرقة "الحمزة"، وقائد "العشبات" وقائد "هيئة ثائرون للتحريك".

أهمية استراتيجية تفسر كثافة الغارات الإسرائيلية على دمشق



تكررت عمليات القصف الإسرائيلي لمواقع تتخذها إيران مقار لقواتها أو لميليشيا تابعة لها، في دمشق ومحيطها، منها مواقع عسكرية تتبع لقوات النظام، أو منشآت مشتبته بتطويرها أسلحة أو احتوائها مخازن للأسلحة.

وبعد هدوء نسبي دام لأكثر من شهر، قصفت إسرائيل مناطق في دمشق وريفها ثلاث مرات خلال أسبوع واحد، أولاها في وقت متأخر من مساء 21 من تشرين الأول الماضي، واستهدفت مواقع بريف دمشق الغربي، اتضح لاحقاً أنها طالت راداراً تابعاً لمنظومة الدفاع الجوي السورية، ومدرج مطار "الديماس" العسكري.

وجاءت الضربة الثانية خلال النهار، على غير العادة، بعد يومين من الأولى، وأدت إلى إصابة عسكري بجروح، بحسب الإعلام الرسمي، واستهدفت بعض النقاط في محيط دمشق.

أما الضربة الإسرائيلية الثالثة، في 27 من تشرين الأول الماضي، فقد استهدفت موقعاً يحتوي "أسلحة متطورة" بمنطقة البحدلية في السيدة زينب جنوبي العاصمة، بحسب مركز "ألما" الإسرائيلي للأبحاث.

ومع ارتفاع وتيرة هذه الاستهدافات، والتركيز على العاصمة ومحيطها، أثير تساؤل حول سبب اشتداد الوتيرة، في ظل حديث مسؤولين إسرائيليين عن تدمير 90% من البنية التحتية العسكرية الإيرانية في سوريا، وتركيز نشاط إيران على المنطقة الجنوبية.

هل دُمرت 90% من المواقع الإيرانية

زعم مسؤولون في وزارة الدفاع الإسرائيلية، أن القوات الإسرائيلية دمرت نحو 90% من البنية التحتية العسكرية الإيرانية في سوريا.

وقال المسؤولون، الذين لم تحدد هويتهم، لصحيفة "جيروزايم بوست" العبرية، في تقرير نُشر في اليوم الذي تلا الضربة الأولى بعد التوقف الإسرائيلي، إن إسرائيل "نجحت" خلال السنوات الأخيرة بالحد من قدرة إيران على نقل الأسلحة إلى سوريا، وتصنيعها على أراضيها، وإقامة قاعدة فيها مع الميليشيات الموالية لها.

الكاتب والباحث في الشأن الإيراني ضياء قدور، قال إن التصريحات الإسرائيلية "مبالغ" فيها، واستدل على ذلك باستمرار الغارات.

ويعتقد قدور أنه لا يمكن معرفة نسبة تدمير البنية التحتية العسكرية الإيرانية في سوريا، بسبب إعادة بناء الإيرانيين مواقعهم المستهدفة.

بينما يرى الباحث المختص بالشأن الإيراني مصطفى النعيمي، أن النسبة التي أفاد بها المسؤولون الإسرائيليون "صحيحة"، وهو ما يدل على توقف الضربات لأكثر من شهر، بعد القصف الذي استهدف مطاري "دمشق" و"حلب" الدوليين، وفق حديث الباحث لعنب بلدي.

وعن دلالة القصف الإسرائيلي النادر خلال النهار، أوضح النعيمي أن الغارات الإسرائيلية تعتمد على استراتيجية الرصد الاستخباراتي والعلماء الميدانيين، وتقاطع المعلومات الواردة من الأقمار الصناعية، ورصد حركة خطوط الملاحة الجوية للطائرات الإيرانية والسورية القادمة من إيران إلى سوريا. ويعتمد الاستهداف على حساسية وطبيعة شحنات الأسلحة المرسلة من إيران، بغض النظر إن جرى الاستهداف نهاراً أم ليلاً.

ونادراً ما تعلن إسرائيل عن هجماتها في سوريا، وتتعامل وسائل إعلامها مع الضربات بنقل الأخبار عن الوكالات السورية، في حين تشير إحصائيات التقارير السنوية للجيش الإسرائيلي إلى ضربات نفذها في سوريا.

وبالمقابل، يكتفي النظام السوري بالتهديد بالرد على ضربات إسرائيل في سوريا، أو إرسال رسائل يشتكي فيها للأمم المتحدة.

وخلال لقاء على قناة "أثير" العمانية، في 26 من تشرين الأول الماضي، برر وزير الخارجية السوري، فيصل المقداد، عدم رد النظام على الهجمات الإسرائيلية بقوله، إن "إسرائيل تستغل مرور بعض الطائرات المدنية في سوريا، وتطلق النار من تحتها أو من فوقها، في هذه الحالة عندما ترد الصواريخ السورية، قد تصيب بعض الطيران المدني، وبعد ذلك يقع اللوم علينا، لذلك نحن لا نفعل."

قانون يرفع سن التقاعد الجامعي في سوريا ويمدد التعيين



أصدر رئيس النظام السوري، بشار الأسد، يوم الأحد 13-11-2022، قانوناً رقم "43" يعدل بعض المواد في قانون تنظيم الجامعات. ونشرت الوكالة السورية للأنباء (سانا)، نص القانون الذي يتيح لوزير التعليم العالي إحالة الأستاذ الجامعي، والأستاذ المساعد ضمن الهيئة التدريسية، إلى التقاعد عند إتمامهما الـ 70 من

العمر، والمدرس عند بلوغه الـ65 عامًا.

وكان سابقًا سن التقاعد للأستاذ الجامعي 70 عامًا، بينما مساعده 65 عامًا، أما المدرس يحال إلى التقاعد عند الـ60 من العمر.

كما يمكن بقرار من وزير التعليم العالي، بناءً على اقتراح مجلس الجامعة، إبقاء عضو الهيئة التدريسية الذي يبلغ سن التقاعد خلال العام الدراسي لمدة أقصاها تسعة أشهر، دون أن تحسب هذه المدة في المعاش.

وأتاح القانون الجديد تعيين عضو الهيئة التدريسية بعد إحالته على التقاعد، بتعويض إجمالي يوازي الفرق بين راتبه ومعاشه التقاعدي، يضاف إليه التعويضات القانونية التي كان يتقاضاها قبل إحالته على التقاعد، ويكون تعيينه لمدة سنة قابلة للتتمديد على ألا تزيد على خمس سنوات. ونص القانون أيضًا على إحالة أعضاء الهيئة الفنية (القائم بالأعمال، مشرف على الأعمال، مدير أعمال)، على التقاعد عند بلوغهم الـ65 من العمر، بدلاً من 60 عامًا.

وتأتي التعديلات بحسب القانون نظرًا للحاجة إلى خدمات أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات الحكومية، الذين اكتسبوا الخبرة التعليمية والبحثية، ولتلبية احتياجات تلك الجامعات من هذه الخبرات والاستفادة منها في المجالات التعليمية والبحثية. نقص في كوادر الجامعات

تعاني مناطق سيطرة النظام السوري من نقص في الكوادر التدريسية في الجامعات السورية، نتيجة لهجرة عدد كبير من أساتذة الجامعات، وتوجه قسم آخر نحو الجامعات الخاصة، وهو ما ترك فراغًا في الجامعات الحكومية.

وبحسب تقرير لموقع "أثر" المحلي، صادر في أيلول الماضي حول مشروع القانون الصادر اليوم، فإن عددًا من الأساتذة الجامعيين، يرون أن القانون فرصة للحصول على التعويضات وخاصة تعويض التفرغ الأول والثاني حتى نهاية العمر.

بينما يرى آخرون ممن يعملون في الجامعات الخاصة، ولديهم أعمال واستشارات خارجية، أنه من "غير المنطقي" أن يدخل أستاذ جامعي بعمر 70 عامًا إلى مدرج يضم 600 طالب وطالبة في ظروف وأدوات تعليم لا تخدمه، بينما من الأجدى "ترك المجال مفتوحًا أمام جيل الشباب."

وكتبت الدكتورة في جامعة "دمشق"، رشا سيروب، عبر صفحتها في "الفيس بوك"، أن عدد أعضاء الهيئة التدريسية بحسب بيانات التعليم العالي، انخفض بنسبة 20% بين عامي 2011 و2020، وعلى الرغم من هذا "النقص الكبير" لم يعلن إلا عن مسابقة واحدة فقط لتعيين أعضاء الهيئة التدريسية خلال العشر سنوات التي "شابهها الكثير من الأخطاء."

وعدت سيروب أن الجامعات الحكومية لم تعد قادرة على إقناع شريحة الشباب بالتعين فيها، بل تؤدي دور المنقر للاستمرارية والبقاء فيها، وأن قرار رفع سن التقاعد سيعزز من تخفيض ترتيب الجامعات السورية.

وخلصت دراسة لمركز "حرمون للدراسات" في تشرين الثاني 2021، حول التعليم العالي ومستقبله، إلى أن تدمير البنية الأساسية للجامعات السورية بسبب الصراع في البلاد، واحد من أهم مؤشرات الفجوة التعليمية، حيث اتسم التعليم الجامعي في سوريا بعد العام 2011 "بالتفكك والانحيار" في معظم الجامعات السورية.

فضلاً عن "خفض واضح" في ميزانية الإنفاق الحكومي على التعليم العالي خلال السنوات الماضية. وأشارت الدراسة إلى تراجع أعداد الكوادر التدريسية في الجامعات السورية، نتيجة التهجير والنزوح أو مغادرة البلاد بحثًا عن الأمان أو عن فرصة عمل أفضل، ودخل مادي يتناسب ومؤهلاتهم وتخصصاتهم، نتيجة انخفاض مستواهم المعيشي بسبب تراجع القوة الشرائية لرواتبهم وارتفاع مستويات الأسعار.



ذكرت صحيفة "فيلت" الألمانية أن الشرطة الفيدرالية تقوم بتسجيل المزيد من حالات الدخول غير القانونية من سويسرا إلى ألمانيا.

وأكدت العثور على 3055 شخصاً عبروا الحدود إلى "بادن فورتمبيرغ" في ألمانيا من الدولة المجاورة دون إذن حتى نهاية تشرين الأول أكتوبر، بحسب ما أعلنت الشرطة الفيدرالية يوم الجمعة في منطقة "بوبلينجن"، بينما كان في العام الماضي هناك 2109 أشخاص فقط.

وبحسب الصحيفة تأتي الغالبية العظمى من المهاجرين من سوريا ثم أفغانستان وتونس بالإضافة لجنسيات مختلفة. وذلك بالرغم أن العديد من وسائل الإعلام قد قامت بالإبلاغ عن هذا الموضوع.

وكشفت الصحيفة أن الأشهر القليلة الماضية على وجه الخصوص شهدت ارتفاعاً في عدد المعابر الحدودية غير المصرح بها بشكل كبير. في كانون الأول ديسمبر كان هناك 217 شخصاً، وفي حزيران يونيو 345 ، وفي آب أغسطس 481، وفي ايلول/ سبتمبر 864 شخصاً.

زيلينسكي: الوضع في دونيتسك يشبه "الجحيم"



وصف الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، الوضع في منطقة دونيتسك بأنه يشبه "الجحيم" بسبب الاشتباكات المتواصلة مع القوات الروسية.

وقال زيلينسكي، في رسالة مرئية عبر تطبيق تلغرام السبت، إن القوات الأوكرانية دخلت مدينة خيرسون (بعد إعلان روسيا اكتمال انسحابها).

وأشار إلى أن قوات الدفاع الأوكرانية بسطت سيطرتها على أكثر من 60 منطقة سكنية في خيرسون، وأن الشرطة بدأت تتخذ التدابير الأمنية.

ويوم الجمعة، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، استكمال انسحاب قواتها من الضفة الغربية لنهر دنيبرو الذي يقسم مقاطعة خيرسون الأوكرانية.

وشدد زيلينسكي على أن الحرب لا تزال مستمرة في بلاده، وأن الاشتباكات الأكثر حدة تجري في منطقة دونيتسك الواقعة على خطوط الجبهة.

واعتبر أن الوضع في دونيتسك يشبه "الجحيم" بكل معنى الكلمة، وأن المنطقة تشهد كل يوم معارك ضارية جداً مع الروس.

وفي 30 سبتمبر/ أيلول الماضي، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وثيقة ضم مناطق دونيتسك وخيرسون ولوغانسك وزاباروجيا إلى روسيا، وسط رفض وتنديد غربي واسع.

وسيطرت روسيا على المناطق الأربع بعد هجوم عسكري أطلقه جيشها في 24 فبراير/ شباط الماضي، وتشتترط موسكو لإنهاء عملياتها التزام كييف الحياد وتخليها عن خطط الانضمام إلى كيانات عسكرية، وهو ما تعده الأخيرة "تدخلاً" في سيادتها.



ذكر تقرير برلماني مغربي، الأحد، إن السلطات المحلية تمكنت من إيقاف 56 ألف مُهاجر غير نظامي، خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2022.

وأضاف التقرير، الذي أطلعت الأناضول على نسخة منه: "وحدات القوات المسلحة الملكية (الجيش المغربي) والدرك الملكي حتى أيلول/ سبتمبر لعام 2022، تمكنت من توقيف ما يزيد عن 56 ألف مرشح للهجرة السرية (غير النظامية). وأوضح التقرير أنه "تم إنقاذ نحو 12 ألف مرشح للهجرة السرية من الغرق والموت."

وذكر أن القوات المسلحة الملكية تُراقب الحدود البرية والبحرية للبلاد، مشيراً إلى أنه "تم الاعتماد على 50 ألف عسكري بشكل دائم لحراسة ومراقبة الحدود." وفي 2020، أوقفت السلطات المغربية نحو 12 ألفاً و 231 مرشحاً للهجرة غير النظامية، وفككت 150 شبكة إجرامية تنشط بتنظيم الهجرة السرية. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تقول المغرب، إنها "نجحت في خوض حرب ضد شبكات التهريب، وتمكنت من تفكيك أكثر من 1300 شبكة، منها 256 في 2021 و 100 في 2022 وحتى 31 مايو الماضي."

وتعد مدينتا مليلية وسبتة، الواقعتان على الساحل الشمالي للمغرب، أشهر نقطتين لعبور المهاجرين الأفارقة غير النظاميين إلى أوروبا. وتخضع المدينتان للحكومة الإسبانية، فضلاً عن الجزر الجعفرية وجزر صخرية أخرى في المتوسط، في حين يعتبر المغرب الجزر والمدينتين "ثغوراً محتلة."

"طبيب التعذيب".. محاولة الهروب من ألمانيا بمساعدة نظام الأسد



زودت الشرطة الألمانية المحكمة العليا في "فرانكفورت"، بأدلة جديدة متعلقة بقضية الطبيب السوري "علاء. م"، المتهم بارتكاب جرائم حرب وضد الإنسانية بحق السوريين. الأدلة الجديدة تثبت محاولة "علاء" الهروب من ألمانيا بمساعدة الإعلامي "أكثم سليمان"، الذي يعمل مع سفارة نظام الأسد في برلين.

ونشر "المركز السوري للعدالة والمساءلة" تفاصيل جلسة يوم الخميس الماضي، والتي تم خلالها عرض وقراءة تقرير تحقيق للشرطة الألمانية حول "علاء. م" واتصاله بالصحافي السوري "أكثم سليمان"، المدير السابق لمكتب قناة الجزيرة في برلين (حتى عام 2012).

وأكد المركز أن "سليمان" كان يعمل كسؤول إعلامي في السفارة السورية في برلين في تلك الفترة السابقة لاعتقال "علاء"، مشدداً على أن "رسائل البريد الإلكتروني المتبادلة بين الطرفين بين الفترة الممتدة من مايو إلى يونيو من العام 2020 والتي عرضها المحققون الألمان في قاعة المحكمة، سأل علاء أكثم عما إذا كان من الممكن العودة إلى سوريا أو الذهاب إلى موسكو أو طهران أو الإمارات."

وأردف المركز: "أخبره أكثر أن الحدود مع بلجيكا وفرنسا مفتوحة في ذلك الوقت، أثناء جائحة كوفيد.. حاول مساعدته من خلال الاتصال بصديق في نيويورك، لكنه لم ينجح بالتواصل معه، وكذلك ساعده بترجمة وثائقه."

وأكدت الأدلة أن "أكثر أوصى علاء بتوكيل المحامي أسامة العجي للدفاع عنه، كما تضمنت المراسلات بين الطرفين، شارك الطبيب "العديد من لقطات الشاشة (سكرين شوت) والفيديوهات، وروابط بحوزته حول التقارير الإعلامية عنه وعن الشاهد الطبيب م. هـ من فيديو قناة الجزيرة، واصفا إياه بأنه "إسلامي متطرف وإرهابي"، وأخبر أكثر أن يلقي نظرة عليها ويحرر تقريراً عنها، لإعطائه لمحاميهِ." وقام "سليمان" بربط "علاء. م" بأشخاص في السفارة السورية في برلين لمساعدته على مغادرة ألمانيا من خلال الاتصال بوزارتي الداخلية والخارجية السوريتين للحصول على تصريح له للعودة على متن رحلة جوية إلى دمشق عبر بيروت.. وعرض عليه مقعداً في الرحلة، لكن علاء رفض في النهاية، لأنه ادعى أن زوجته هي التي أرادت السفر وليس هو، وقد نجح بتهديتها في النهاية."

وذكر المركز أن "أكثر سليمان" هو محرر ومذيع سابق في "إذاعة صوت ألمانيا"، وعمل في قناة الجزيرة الفضائية مديراً لمكتبها في برلين، ثم أعلن استقالته عن القناة في ديسمبر 2012، "بسبب مزاعمه بافتقار القناة للمهنية خلال تغطيتها للربيع العربي."

أربع دول أوروبية تصدر بياناً مشتركاً حول الهجرة



أصدرت أربع دول أوروبية بياناً مشتركاً بشأن الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط الأوسع، وقالت اليونان ومالطا وإيطاليا وقبرص في بيان مشترك أنها لطالما أيدت دائماً بقوة الحاجة إلى تطوير سياسة أوروبية جديدة بشأن الهجرة واللجوء تكون مستوحاة من مبادئ التضامن والمسؤولية التي سيتم تقاسمها بشكل عادل بين جميع الدول الأعضاء."

وأشارت الدول الأربع في بيانها إلى أنها كانت أول دول استقبال في أوروبا للمهاجرين في الممر الأوسط والشرقي لكتف البحر الأبيض المتوسط ووقع عليها العبء الأكبر من حيث إدارة تدفقات الهجرة في البحر الأبيض المتوسط، مع الامتثال الكامل لجميع الالتزامات الدولية وقواعد الاتحاد الأوروبي -حسب زعمها-.

وأشارت الدول المذكورة في بيانها إلى أنها وافقت في 10 يونيو 2022 على إعلان سياسي لإنشاء آلية نقل مؤقتة وطوعية.

ورغم أن دول MED 5 دعمت برنامج إعادة التوطين الإلزامي. فإن عدد عروض إعادة التوطين التي قدمتها الدول الأعضاء المشاركة لم يمثل لسوء الحظ سوى جزء صغير جداً من العدد الفعلي للوافدين غير الشرعيين الذين تلقته الدول الموقعة على البيان حتى الآن هذا العام."

وأضاف البيان أن آلية تحقيق هدف دول MED 5 في تخفيف العبء الذي نتعرض له باستمرار كدول أعضاء في الخطوط الأمامية كانت بطيئة حيث تم تنفيذ عدد قليل فقط من عمليات الترحيل حتى الآن.

ودعا البيان إلى ضرورة الاتفاق على آلية فعالة وعادلة ودائمة لتقاسم الأعباء وشدد على أنه يمكن دعم فكرة أن دول الاستقبال الأول هي الوجهات الأوروبية الوحيدة الممكنة للمهاجرين غير الشرعيين ، خاصة عندما يحدث هذا في مكان غير منسق ، على أساس الاختيار الذي تقوم به السفن الخاصة ، التي

تعمل باستقلالية مطلقة من سلطات الدولة المختصة ويجب على كل دولة أن تمارس بشكل فعال اختصاصها ورقابتها على السفن التي ترفع علمها.
وختم البيان داعياً الدول الساحلية إلى مناقشة جادة لهذه العمليات في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك ضمان امتثال جميع هذه السفن الخاصة للاتفاقيات الدولية ذات الصلة وغيرها من القواعد المعمول بها وإلى ضرورة تحمل جميع الدول لمسؤولياتها وفقاً لالتزاماتها الدولية.

التذكير بالتقيم الهجري اليوم الاثنين



﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ (٢١)

تفسير الآية

﴿ كَلَّا ﴾ أي: ليس [كل] ما أحببتم من الأموال، وتنافستم فيه من اللذات، بياق لكم، بل أمامكم يوم عظيم، وهول جسيم، تدك فيه الأرض والجبال وما عليها حتى تجعل قاعاً صفصفاً لا عوج فيه ولا أمت.